تحقيق

المحامي منير الشدياق
mounirchidiac2014@gmail.com

تنسيق تام بين الجيش وقوى الأمن والأمن العام وأمن الدولة مهماتهم تتخطى الأمن وإجراءاتهم العدليّة في إشراف القضاء

العولمة والثورة العلمية الهائلة، ساهما في توسيع مفاهيم العلوم ومن ضمنها علم الامن الذي لم يعد مقتصرا على الشق الامني - العسكري، بل توسع نحو فروع جديدة كالامن الاقتصادي، الاجتماعي وغيرهما. لهذا، نجد ان قوانين تنظيم مختلف المؤسسات العسكرية والامنية اللبنانية تنص على صلاحيات لها في تلك المجالات

الجيش اللبناني، المديرية العامة للامن العام، المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، المديرية العامة لامن الدولة، التي هي ابرز المؤسسات العسكرية - الامنية في لبنان، الى جانب مؤسسات اخرى تتولى ادوارا امنية محدودة اداريا او جغرافيا، كالشرطة البلدية مثلا، تقوم في موازاة مهامها الاساسية في المجالات العسكرية والامنية بتنفيذ العديد من المشاريع الانمائية الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية وغيرها على مساحة الوطن.

ما اهمية الدور الامني الذي تقوم به تلك المؤسسات وطنيا؟ ما ابرز المهام الاساسية لكل منها؟ وماذا عن الاطار القانوني والعملاني للمهمات الانمائية والاجتماعية التي تنفذها لمصلحة المواطنين والوطن رغم محدودية امكاناتها المادية؟

لا مجتمع بلا امن

هناك حقيقة اقتصادية - اجتماعية بديهية مفادها انه لا اقتصاد ينهض، لا سياحة تزدهر، لا استقرار اجتماعيا او تعليم وعمل الا حيث يوجد الامن والامان. ان علماء الامن والاجتماع والنفس، يجمعون على ان غياب او ضعف دور القوى العسكرية والامنية في اي مجتمع، يؤدي الى ثلاث نتائج حتمية:

الاولى: نمو وتكاثر الجرائم الفردية بشكل كبير وبنسب تشكل خطرا اجتماعيا شاملا، لاسيما جرائم السرقة، القتل او الاعتداء بمختلف اشكاله بهدف السرقة، تعاطي المخدرات والاتجار بها وسواها.

الثاني: نمو وتمدد التطرف والفكر الارهابي، كون الشبكات الارهابية في العالم تبحث عن مجتمعات يكون فيها الامن مشلولا كي تجند اكبر قدر من الاشخاص بهدف استخدامهم لاحقا في تنفيذ مهام جرمية او كمرتزقة يحاربون في مختلف الحروب الدائرة في العالم.

الثالث: يؤدي غياب الامن، كما بينت دراسات عدة، الى بدء سعي مجموعات عديدة ضمن المجتمع نحو السعي للاستعانة بالخارج مثلا من اجل استقدام الاسلحة بهدف استخدامها في محاولة السيطرة على المجموعات الدينية او العرقية او السياسية الاخرى ضمن المجتمع او الدولة. عمليا، نصبح امام مجتمع مفكك ودائم الحروب او الاضطرابات الامنية بين مجموعات او احزاب او عصابات منظمة او ذات طابع طائفي.

المهام الاساسية

واجبات مختلف المؤسسات العسكرية والامنية اللبنانية ومهامها تتكامل في ما بينها تحقيقا لاهداف حماية الوطن والمواطنين وتنمية المجتمع قدر المستطاع.

في ما يلي نبذة عن ابرز تلك المهمات العسكرية والامنية والادارية، ومن ثم المهمات الانمائية.

الجيش اللبناني

من ابرز المهام العسكرية او الامنية او الادارية التي توليها القوانين الى الجيش اللبناني، نذكر الاتي:

- الدفاع عن حدود الوطن ضد اي اعتداء خارجي.
- رصد المياه الاقليمية اللبنانية وحمايتها من اي خرق او اعتداء.
- الجهوز الدائم لمواجهة العدو الاسرائيلي والتصدي الفوري لاعتداءاته وخروقاته بمختلف الوسائل المتوافرة.

بناء على قرار صادر عن مجلس الوزراء في العام 1991 كلف الجيش مهمة حفظ الامن في الداخل الى جانب القوى الامنية الاخرى.

ابرز الاعمال الامنية التي قام بها ولا يزال:

- مكافحة جرائم الارهاب، التجسس، والتعامل مع العدو الاسرائيلي.
- التدخل السريع والحاسم للسيطرة على الاحداث الامنية في مختلف المناطق، واغاثة الاماكن المتضررة بفعل الاحداث الامنية او ما شابه.
- مكافحة الجرائم المنظمة على انواعها.
- ضبط الحدود البرية والبحرية من اعمال التسلل والتهريب في الاتجاهين.
- حماية التظاهرات والتجمعات الشعبية في جميع المناسبات.
- توفير المناخ الامني السليم لاجراء الانتخابات النيابية والبلدية ومختلف الاستحقاقات الوطنية.

الامن العام

تلقي القوانين على عاتق المديرية العامة للامن العام مهام واسعة ، متشعبة، وتشمل مختلف الميادين الامنية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الاعلامية وسواها من المجالات التي تعني اللبنانيين والاجانب على السواء. من ابرزها سنذكر ثلاثة امثلة:

على الصعيد الامني:

- جمع المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الحكومة.
- تقييم كل المعلومات في شتى الميادين وتحليلها واستثمارها.
- مكافحة كل ما يمس الامن بمراقبة وملاحقة اعمال التخريب ودعاة الفوضى ومروجي الاشاعات المضرة بالامن القومي للدولة.

اللواء البيسري: تضحيتنا تصل حد الشهادة وخدمتنا حيث يحتاجنا الوطن والمواطنون

التدقيق القانوني - الاعلامي

- التدقيق القانوني في مدى انطباق ما تبثه وسائل البث المرئي والمسموع وما تتضمنه اشرطة التسجيل السينمائية مع النصوص القانونية النافذة.
- السهر على حسن تطبيق احكام القوانين والانظمة ذات الصلة بشؤون التدقيق القانوني والاعلام.
- اعداد الدراسات ذات الصلة بكل تلك المجالات.

التعاطي مع الاجانب

- ضبط حركة المسافرين القادمين والمغادرين من كافة الجنسيات وتسهيل ذلك.
- متابعة شؤون اقامة الاجانب، ومراقبة اقامتهم في لبنان.
- تنسيق العلاقات مع البعثات الاجنبية في لبنان.

المهام التقنية

- اصدار ومنح جوازات السفر اللبنانية، جوازات المرور، سمات الدخول، بطاقات الاقامة الموقتة والدائمة.
- تنظيم واصدار وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين في لبنان او الواردة من الخارج.
- الاشراف على كل المعاملات العائدة لطلبات التجنس والاحوال الشخصية.

قوى الامن الداخلي

من ابرز مهام المديرية العامة لقوى الامن الداخلي في المجالات العسكرية والامنية والادارية، نذكر على سبيل المثال:

اولا: في مجال الضابطة الادارية:

ا -حفظ النظام وتوطيد الامن.

ب -تأمين الراحة العامة.

ج -حماية الاشخاص والممتلكات.

د -حماية الحريات في اطار القانون.

هـ - السهر على تطبيق القوانين والانظمة المنوطة بها.

ثانيا: في مجال الضابطة العدلية: ◄

ا -القيام بمهام الضابطة العدلية.
ب -تنفيذ التكاليف والانابات القضائية.
ج -تنفيذ الاحكام والمذكرات العدلية.

ثالثا: في المجالات الاخرى:
ا -مؤازرة السلطات العامة في تأدية وظائفها.
ب -الحراسة التي تقررها السلطات المختصة للادارات والمؤسسات العامة.
ج -حراسة السجون وادارتها عند الاقتضاء.
د -حراسة البعثات الديبلوماسية في لبنان.

امن الدولة

من ابرز مهام المديرية العامة لامن الدولة في مختلف تلك المجالات نذكر الاتي:
- جمع المعلومات المتعلقة بأمن الدولة الداخلي وتحليلها واحالتها على الجهات المختصة.
- مراقبة الاجانب بالتحري عما يقومون به من اعمال تمس بأمن الدولة ومراقبة علاقات المواطنين بالجهات الاجنبية في ما يتعلق بأمن الدولة.
- مكافحة التجسس والنشاط المعادي بمختلف اشكاله.
- التحقيقات الاولية في الافعال التي تمس امن الدولة داخليا وخارجيا.
- وضع التقارير الدورية لاطلاع المجلس الاعلى للدفاع على الوضع العام مع المقترحات المناسبة.

المهام الانمائية

المقصود بها المشاريع والمهام الاجتماعية او الاقتصادية او البيئية وسواها، بما يساهم في تطوير امكانات الوطن وشروط حياة المواطنين وتحسين قدراتهم وكفاياتهم في شتى الميادين. في هذا السياق، لا بد من التوقف عند ثلاثة عناوين:

اولا: ان قانون الدفاع الوطني الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 16 ايلول 1983 يبيح لمختلف القوات المسلحة، من جيش وقوى امن داخلي وامن عام وامن دولة وسواهم، القيام بتنفيذ مشاريع او مهام في المجالات الاجتماعية والانمائية، شرط عدم تعارضها مع مهامها الاساسية ووفق الية

> **في موازاة المهام الامنية تنفذ مشاريع انمائية واجتماعية وسواها**

قانونية محددة. في هذا السياق، نذكر ان المادة الاولى من قانون الدفاع الوطني نصت حرفيا على الاتي:
"الدفاع الوطني يهدف الى تعزيز قدرات الدولة وانماء طاقاتها لمقاومة اي اعتداء على ارض الوطن واي عدوان يوجه ضده والى ضمان سيادة الدولة وسلامة المواطنين. يمكن استخدام القوى المسلحة في الحقول الانمائية والاجتماعية شرط الا يعيق ذلك مهامها الاساسية. الخ". وتضيف ايضا بالقول حرفيا: "يقصد بالقوى المسلحة: الجيش، قوى الامن الداخلي، الامن العام وبوجه عام سائر العاملين في الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات، الذين يحملون السلاح بحكم وظيفتهم".

ثانيا: ان مختلف قوانين تنظيم سائر القوات المسلحة المشار اليها اعلاه تنص على دقائق وتفاصيل وحالات وشروط قيامها بمهام انمائية او اجتماعية متنوعة.
ثالثا: انسجاما مع كل تلك القوانين نجد ان بعض جهات القوات المسلحة اللبنانية التي اشرنا اليها تقوم بتنفيذ مشاريع اجتماعية وانمائية من خلال مختلف القطع ضمنها. في حين ان بعضها الاخر قام باستحداث قطع خاصة، كمديرية او شعبة او غير ذلك، لتكون متخصصة حصرا في تنفيذ مثل تلك المشاريع، كحال الجيش اللبناني الذي استحدث مديرية التعاون العسكري المدني، والمديرية العامة للامن العام التي استحدثت شعبة التعاون العسكري المدني. وفي ما يلي نبذة مختصرة عن كل منهما.

مديرية التعاون العسكري - المدني

عام 2012 انشأ الجيش اللبناني قسم التعاون العسكري - المدني التابع لمديرية الاستعلام في اركان الجيش للعمليات. عام 2014 قام بتحويل هذا القسم الى مديرية سميت مديرية التعاون العسكري - المدني التي من ابرز مهامها:

1- تنسيق النشاطات اللازمة في مجال التعاون العسكري- المدني مع جميع الوزارات المعنية.
2- التنسيق مع المنظمات والهيئات المانحة (عسكرية ومدنية) الراغبة في تمويل مشاريع في مجالات التعاون العسكري - المدني ومتابعة التنفيذ.
3- التنسيق مع السلطات المحلية (بلديات، هيئات اهلية،...) لدرس حاجاتها الحياتية، الانمائية...

شعبة التعاون العسكري – المدني

عام 2017 استحدثت المديرية العامة للامن العام شعبة التعاون العسكري المدني التي تتبع اداريا الى مكتب شؤون التخطيط والتطوير. يمكن اختصار المهمات الواسعة والمتعددة الملقاة على عاتق الشعبة، والية تواصلها مع مختلف الجهات الرسمية والمدنية المحلية والدولية، كالاتي:
- تقوم الشعبة بالتنسيق مع كل الدوائر الاقليمية في المديرية العامة للامن العام، المنتشرة في كل المحافظات اللبنانية، لاجراء جولات ميدانية في المناطق، والتواصل مع جميع الفعاليات الاجتماعية، كاتحادات البلديات

> **القضاء هو مَن يقرر توقيف شخص او تفتيش منزل وليس القوى الامنية**

والبلديات والمخاتير وجمعيات المجتمع المدني والمواطنين وسواهم، من اجل تحديد المشاريع الملحة الممكن تنفيذها في مناطقهم.
- التنسيق مع مكتب الشؤون الادارية في المديرية في ما خص الامور اللوجستية والمالية المتعلقة بالمشاريع المقترحة. علما انه يتم تأمين التمويل اللازم للمشاريع من خلال اما قدرات المديرية الذاتية عند توفرها، او من خلال التعاون مع المنظمات والجمعيات وبرامج المساعدات المحلية والدولية.
- اعداد دراسة شاملة عن كل مشروع مقترح على حدة بحسب الاولوية، تمهيدا لعرضه على المدير العام.
- تكليف من يلزم تنفيذ المشروع بعد موافقة المدير العام.
- متابعة تنفيذ المشروع مع الدوائر الاقليمية والمراجع المعنية به.

رغم الاوضاع الصعبة التي تمر فيها البلاد تمكنت الشعبة من تنفيذ الكثير من المشاريع الانمائية في مختلف المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية وسواها في مختلف المناطق اللبنانية. من الامثلة عن تلك المشاريع شق طرق لوصل مناطق ببعضها البعض، ايصال شبكة المياه الى مناطق محرومة منها، بناء مستوصفات، اجراء دورات تعليم مهن ولغات، توزيع هدايا على الاطفال بمناسبة الاعياد، توزيع مساعدات عينية على عائلات محتاجة بعيدا من اي تغطية اعلامية احتراما لكرامة المعنيين وسواها من المشاريع. يأتي كل ذلك تطبيقا للنهج الوطني والانساني الذي تطبقه المديرية العامة للامن العام والذي يعبر عنه مديرها العام بالانابة اللواء الياس البيسري في لقاءاته مع الاعلاميين والعسكريين عبر قوله ما مفاده: "شعارنا الخدمة والتضحية لاجل الوطن والمواطنين. وكما ان تضحيتنا تصل حد الشهادة، فان خدمتنا للوطن والمواطنين تكون في اي مجال امني او اجتماعي او اقتصادي نستطيع المساعدة فيه، وهذا واجبنا تجاه اهلنا والوطن".

بين القانون والقضاء

ان مؤسسات الجيش اللبناني، قوى الامن الداخلي، الامن العام، وامن الدولة تنفذ كل انواع المهام الامنية والعسكرية والانمائية والاجتماعية تحت سقف القانون، كذلك كل الاجراءات العدلية التي يقوم بها عسكريوها في اثناء ملاحقة الجرائم والمجرمين وفق منطوق القانون وتحت اشراف القضاء المختص، بحيث انه ليس هم مَن يقرروا، على سبيل المثال، توقيف شخص ما او عدمه، تفتيش منزل ما او عدمه، وسواها من الاجراءات القانونية المشابهة وانما القضاء حصرا هو صاحب الصلاحية بتقرير ذلك او عدمه.